

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2017):

نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

Foreign Direct Investment and Economic Growth in Algeria
during the Period (1996-2017): An ARDL Approach

د. ليلية غضابنة^{*1}

¹جامعة أم البواقي، الجزائر، ghedabna@univ-oeb.dz، liliaghedabna@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2019/08/14 تاريخ المراجعة: 2019/09/04 تاريخ القبول: 2019/09/23

Abstract

المخلص

This study aims to examine the long-run relationship between real FDI inflows and real economic growth in Algeria by using the annual time-series from 1996 to 2017. We apply the Bound testing (ARDL) approach to cointegration, Error correction model (ECM) and Granger causality. Results show the existence of a significant positive long-run relationship between variables at a significance level of 1%. Further, the Granger causality test indicates that there is a significant positive unidirectional from real GDP to real FDI inflows in short-run. Labor, capital, total government consumption, total household consumption, total local saving, and real FDI inflows combined to cause the economic growth in Algeria a long-term.

Keywords: Real FDI, Real GDP, ARDL, Granger causality, Algeria.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي الوارد والنمو الاقتصادي الحقيقي للاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات السلسلة الزمنية السنوية من 1996 إلى 2017، تم استخدام منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك، وتطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ومن خلال اختبار السببية، تبين وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%، كما أظهرت نتائج اختبار السببية لغراينجر إلى وجود علاقة سببية إيجابية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في الأجل القصير، وأن كلا من العمل، رأس المال، إجمالي الاستهلاك الحكومي والأسري، إجمالي الإدخار والاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي مجتمعة تتسبب النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي؛ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة؛ سببية غراينجر؛ الجزائر.

1. المقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وما ينتج عنه من ارتفاع وتطوير في مختلف المعايير التقنية ومعايير الجودة، من أبرز وأهم المواضيع التي شغلت تفكير واهتمام المجتمع الدولي عامة والباحثين خاصة وذلك من حيث عوامل جذب ومحدداته ومدى انعكاسه على أداء الاقتصاد الوطني والدولي، ومدى إسهامه في الرفع من القدرة الإنتاجية القومية من خلال تنمية وتطوير وسائل وعوامل الإنتاج كما وكيفا، وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي. فأمام الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع وتحفيز بيئة الأعمال على استقطابه من أجل دعم مساعي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والخطو نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية الجديدة، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل للاستثمار الأجنبي المباشر الأثر الإيجابي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن أجل معالجة الإشكال المطروح أعلاه، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع نضع الفرضية الرئيسية التالية كإجابة مؤقتة له:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في

الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

أ. تقصي نتائج الجهود الوطنية المبذولة في إطار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

ب. محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في

الجزائر؛

ت. اختبار قدرة نماذج الاقتصاد القياسي على تقدير وتفسير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين؛

يعرض الجزء الثاني بعد هذه المقدمة، الإطار النظري للدراسة وبعض الدراسات السابقة، ثم يليه اتجاهات تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزء الثالث، وفي الجزء الرابع منهجية البحث والبيانات، وفي الجزء الخامس إختبار البيانات من حيث السكون والتكامل المشترك وتقدير المعادلات بالإضافة إلى اختبار السببية والطبيعة والحصول على النتائج ومناقشتها، وأخيرا الخلاصة.

1. الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

1.1. الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر

أ. النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لأي إقتصاد والمحافظة على إستمراريته هو الشغل الشاغل لصناع القرار، وهو يختلف عن التنمية الإقتصادية في كونه نتيجة لتحقيقها واستدامته تعني إستدام التنمية في هذا الإقتصاد. وهو عملية زيادة تلقائية آلية ثابتة مستمرة وتطور بطيء وتدرجي، يحدث في جانب من جوانب الحياة الإقتصادية عادة ما يعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي GDP. هذا الأخير يعرف على أنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية للدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وهو مؤشر حكومي يقيس الكفاءة الإنتاجية لاقتصاد تلك الدولة (غضابنة، 2015، صفحة 35).

ب. المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

1.1. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ما يعرف باسم التعريف المرجعي لصندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (على أنه مشروع دولي يكتسب فيه المستثمر المقيم في حدود إقتصاده "تفوداً" طويل الأجل في إدارة شركة تابعة في الإقتصاد المضيف). ووفقاً لهذا التعريف يجب افتراض وجود مثل هذا التأثير طويل الأجل عندما تبلغ حصص التصويت أو الحقوق التي تسيطر عليها الشركة متعددة الجنسيات ما لا يقل عن 10% من إجمالي حقوق التصويت في حقوق الشركة الأجنبية، ويعتبر هذا التعريف الأكثر قبولا على نطاق واسع كونه قدم من طرف المنظمين السابقين الذكر (FMI, OECD) بهدف توفير معايير للمكاتب الإحصائية الوطنية لجمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (البنك الدولي، 2019). أما حسابيا فالاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي (Duce, 2003)

ب.2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI FLOWS : تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي شكلا من أشكال التمويل الخارجي التي تعتمد على الدول النامية، لأنها توفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية فيها (الكواز، 2005، صفحة 89)، فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تسجل قيمة المعاملات عبر الحدود المتعلقة بالاستثمار المباشر خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون ربع سنة أو سنة. وتتكون التدفقات المالية من معاملات حقوق الملكية، وإعادة استثمار الأرباح، ومعاملات الدين بين الشركات. في حين تمثل التدفقات الخارجية المعاملات التي تزيد من الاستثمار الذي يمتلكه المستثمرون في اقتصاد الإفصاح في المؤسسات في الاقتصاد الأجنبي، مثل شراء الأسهم أو إعادة استثمار الأرباح، ناقصاً أي معاملات نقل الاستثمار الذي يمتلكه المستثمرون في اقتصاد الإفصاح في مؤسسات اقتصاد أجنبي، مثل بيع الأسهم أو الاقتراض من قبل المستثمر المقيم من المؤسسة الأجنبية. تمثل التدفقات الداخلية المعاملات التي تزيد من الاستثمار الذي يمتلكه المستثمرون الأجانب في الشركات المقيمة في الاقتصاد المقدم للتقارير. بعد المعاملات الدنيا التي تقلل من استثمار المستثمرين الأجانب في الشركات المقيمة، يتم قياس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار الأمريكي وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق روابط مستقرة وطويلة الأمد بين الاقتصادات (OECD, 2019).

ت. العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في النظريات الاقتصادية

من أهم سمات العولمة على مدى العقود الثلاثة الماضية الارتفاع الملحوظ في الإستثمار الأجنبي المباشر FDI، لاسيما الزيادة في أهميته النسبية للنمو الإقتصادي في البلدان النامية بما يوفره من امتيازات ومزايا في الدول المضيفة. حيث تتمثل أهم مزاياه في انتقال التكنولوجيا الحديثة، وزيادة كفاءة رأس المال البشري وتراكم رأس المال. ويعود الاهتمام بدور تراكم رأس المال لتفسير مصادر النمو الاقتصادي إلى رواد الفكر، الذين قدموا العديد من الأفكار الأساسية التي ظهرت في نظريات النمو الاقتصادي الحديثة. وشملت هذه الأفكار المنهج والمدخل الأساسي لسلوك التنافسية والتوازن الديناميكي، وتناقص الغلة وعلاقتها بتراكم رأس المال المادي والبشري، والتفاعل بين دخل الفرد ومعدل نمو السكان، وأثار التقدم التكنولوجي في أشكال زيادة التخصص في العمل وإكتشاف سلع جديدة وطرق إنتاج جديدة، ودور القوة الإحتكارية كحافز للتقدم التكنولوجي (Barro, Robert J. And Xavier Sala-i-Martin, 2003, p. 6). وقد اتجه الكلاسيك لدراسة أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني معتمدين على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، ورغم التعارض في بعض الآراء

بين الاقتصاديين الكلاسيك غير أنهم اتفقوا في بعض ما يخص النمو الاقتصادي، ومن أبرز ما جاءت به أفكار هذه المدرسة في مجال النمو الاقتصادي ما يلي: (القرشي، 2007، صفحة 64)

- دالة الإنتاج لعدد من العوامل : وهي رأس المال، والعمل، والموارد الطبيعية (ثابتة) والتقدم التكنولوجي. ويتحقق التغير في الإنتاج (النمو) بحصول تغير في إحدى هذه العوامل. وتخضع إنتاجية الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) لقانون تناقص الغلة، وصحة هذا التحليل رهن بإفتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم، إذ يعتقد الكلاسيك أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار).

- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو: وهي تشمل نظام إجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني وكذلك نظام إنتاجي كفاء.

- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي: حيث أكدوا بأن تزايد تراكم رأس المال يؤدي إلى تزايد حجم السكان عن طريق تأثير الزيادة في تراكم رأس المال.

وقد بين والت ويطمان روستو (W. W. Rostow 1959) على الرغم من محدودية نموذج الذي اقتصر على شرح تجربة النمو والتنمية في البلدان المتقدمة، أن محددات مرحلة النمو للبلد تعتمد على نوعية الموارد والمستوى التكنولوجي والهياكل المؤسسية للبلد. أي أنه هناك حاجة إلى وفورات للتنمية. (Rostow, 1959)

ومن خلال ما سبق يظهر جليا اشتراك المفكرين السابقين على أن النمو الإقتصادي يتحدد بالتقدم التكنولوجي، غير أنهم لم يوضحوا آلية انتقال التقدم التكنولوجي المصاحب للإستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الإقتصادي إلى أن جاء نموذج هارود- دومار (هارود 1939، ودومار 1947) الذي تم تطويره في الأربعينيات، والذي ركز على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، كما بين أهمية الإدخار في زيادة الاستثمار كمتطلب لرأس المال وعلاقته بالنمو، أين تعد المدخرات أحد أهم العوامل الأساسية، التي تؤدي إلى تراكم رأس المال ونموه (بخاري، د. ت، صفحة 41). وعلى ذلك فإن نموذج هارود- دومار يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الإدخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو. وهذه العلاقة هي العلاقة الرئيسية للنموذج، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة. أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال (بخاري، د. ت، صفحة 42). في حين يركز نموذج النظرية النيوكلاسيكية لسولو- سوان (Solow- Swan 1956) في النمو

الإقتصادي على دور تراكم رأس المال، وعلى قدرة السياسة الاقتصادية على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الأفراد على زيادة الإيداع، منوهين على عدم إمكانية استمرار زيادة النمو إلى ما لا نهاية، هذا بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي الذي تعتبره هذه النظرية عاملاً مستقلاً أو عاملاً خارجياً (*Exogenous*) (السواعي، 2011، الصفحات 5-6). وتكمن مشكلة هذا النموذج في كونه لم يتطرق للتقدم التكنولوجي الذي يحتاج إلى إطار نظري لتحليل سياسات النمو الداخلي، وهو ما تطرقت إليه نظرية النمو الداخلي، حيث تفترض هذه النظرية أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها. حيث أوضح رائد هذه النظرية بول رومر *Paul Romer* أستاذ الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، من خلال نموده أن التطور التكنولوجي يتحدد من داخل النموذج وليس من خارجه كما افترضت النظرية النيوكلاسيكية، والذي يسمح بتفسير تفاوت النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً عندما فشل النموذج النيوكلاسيكي في توضيحه. فالمستوى التكنولوجي هو مسبب التخلف، وبالتالي يمكن شرح تفاوت النمو الاقتصادي بين الدول. حيث يتحدد العامل التكنولوجي في المقام الأول بمعدل إنتشار المعرفة (Nafziger, 2006, p. 156). وتتحقق قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري مع افتراض تجانس دالة الإنتاج. ويرتكز النمو على الاستثمار والإيداع في رأس المال البشري والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة من جهة، وبافتراض أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم من جهة ثانية- أي الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير-. وبالتالي قد تحسن الدولة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية إذ أن السياسة الاقتصادية حسب هذه النظرية ليست حيادية بالنسبة للنمو. ويرى لوكاس *Lucas* أن الفوارق في الأجور الدولية والهجرة صعبة الإنسجام مع النظرية النيوكلاسيكية. إذا كان نفس العامل التكنولوجي متاحاً عالمياً، فإن ذوي المهارات والكفاءة الذين يجسدون رأس المال البشري لن ينتقلوا من الدول الأقل نمواً (*LDCs* (Less- Developed Countries)، -حيث أن رأس المال البشري نادر في هذه الدول-، إلى الدول المتقدمة (*DCs* (Developed Countries) حيث رأس المال البشري وفير. ولن تكون العمالة قادرة على كسب أجور أعلى بعد الإنتقال من *LDCs* إلى *DCs*. علاوة على ذلك لاحظ كل من *Xavier Sala-i-Martin* و *Barro* أن تناقص العوائد على رأس المال في النموذج النيوكلاسيكي ينبغي أن يعني تحركات رؤوس الأموال الدولية الضخمة من *DCs*

مع نسبة رأس المال إلى العمالة إلى *LDCs* مع نسبة رأس المال إلى العمالة منخفضة. وينبغي لهذه التحركات أن تعزز التقارب. (Nafziger, 2006, p. 155)

كما ترى نظرية النمو الحديثة أن تحديد السياسة المتبعة والتأثير على مقومات الاقتصاد الكلي الذي يعكس النشاط الاستثماري ومعدل النمو الاقتصادي هو أحد أهم الجوانب التي تؤثر الحكومة من خلالها على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال إصدار التشريعات والتنظيمات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والإختراعات وإيجاد النظام القانوني ليعمل على حماية الأفراد والمنشآت بالقيام بأنشطتهم الإنتاجية والخدمية بما يحقق العدالة لهم، ويمكنهم من تحصيل أرباحهم مما يزيد من معدلات النمو وتوفير البيئة السياسية المستقرة، حيث أن إستقرار النظام السياسي يجذب ويشجع على الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي (غضابنة، 2015، صفحة 56). وبما أن زيادة المدخرات قد يكون صعباً على المدى القصير، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، فقد نصح الاقتصاديون بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدول على اقتراض مدخرات من الخارج - عن طريق القروض، واستثمارات المحافظ، والاستثمار الأجنبي المباشر - لزيادة المدخرات المحلية وتحقيق معدل نمو مستهدف (Carbonell, J. B; Werner, R. A, 2018, p. 428). ومنذ ذلك الحين، تتنافس الحكومات والإدارات الإقليمية، التي تحرص على تعزيز النمو، على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.2. الدراسات السابقة

على مستوى الدولي، نجد دراسة كل من Berthelemy و D murger (2000) حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1985-1996). بحيث أبرز نموذج للنمو الداخلي لأول مرة نقل التكنولوجيا الأجنبية كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي وأوحى بأن النمو الاقتصادي قد يؤثر على تدفقات رأس المال الأجنبي. ويؤكد تقدير نموذج المعادلة المتزامنة على عينة من 24 مقاطعة صينية على الدور الأساسي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي الإقليمي في الصين ويشدد على أهمية النمو المحتمل في قرارات الاستثمار الأجنبي. وكذلك أشارت دراسة Zhang (2006) إلى أن تدفقات الإستثمار الأجنبي تؤثر بشكل كبير على نمو الدخل في الصين خلال الفترة (1992-2004) باستخدام منهجية بيانات البانل، كما أشارت النتائج إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بنمو دخل الصين، علاوة على ذلك، خلصت النتائج أيضاً إلى أن تأثير النمو هنا يزيد بمرور الوقت وأنه أكبر في المناطق الساحلية منه في المقاطعات الداخلية.

كما تناولت دراسة الثعلبي والثعلبي (2015) بالدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر لمعرفة نتائج الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطابه ورفع حجم تدفقاته اللازمة لتنمية اقتصادها الوطني. حيث هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فائدة وجوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتقويم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الناتج الوطني الإجمالي في دولة قطر خلال المدة (1989-2013). وخلصت الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مؤثراً في النمو الاقتصادي (الناتج الوطني الإجمالي) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. لذا أوصت بالاهتمام المتواصل في دعم قطاع التجارة الخارجية وخاصة قطاع التصدير وذلك لاستقطاب أكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك دعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة العمالية، فهو يؤدي بدوره إلى زيادة الطاقة التصديرية ويوفر فرص العمل للمواطنين كما انه يقلل من الاستيراد.

وقام سلطانزمان وآخرون (2018) بالبحث في العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي في سريلانكا خلال الفترة 1980-2016 باستخدام طريقة اختبار الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للحد من العلاقة بين المتغيرات. وبينت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل لها علاقة إيجابية وهامة مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير فإذا زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيزداد. غير أنه بالنسبة للصادرات، وجدت علاقة سلبية وهامة مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل فإذا زادت الصادرات فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي سينخفض وهذا راجع إلى اعتماد الصادرات السريلانكية بشدة على السلع الأولية. أما بالنسبة للدراسات الوطنية، قام بن مريم (2018) بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1987-2016)، بهدف التعرف على أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، من خلال دراسة أثر أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسية على FDI. حيث بينت الدراسة إلى أن كل من سعر الصرف، الصادرات، الواردات والنفقات العمومية ساهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، في حين ساهم كل من الوضع الأمني، أسعار البترول، سعر الفائدة، التضخم، حجم الديون، المعروض النقدي وحجم الضرائب في عزوفه. كما توصلت أيضا هذه الدراسة إلى أن عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي خاصة في فترة التسعينيات يمثلان أهم معوقات جذبه.

وفي هذا المجال قام قارة. وآخرون (2005) بالبحث تجريبيا في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2014) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، حيث بينت نتائج هذه الدراسة إلى غياب التكامل المشترك لمعدل النمو الاقتصادي مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الإنفتاح التجاري، كما أكدت نتائج تقدير دوال الاستجابة الدفعية للصدمة العشوائية الممتدة خلال عشر سنوات أن معدل النمو الاقتصادي يستجيب بشكل إيجابي لأي صدمة في معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمضاعف صغير وأن نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من تكوين الناتج لا يتعدى 2%، كما بينت أيضا، نتائج اختبار السببية في المدى القصير إلى وجود علاقة سببية معنوية من معدل الانفتاح التجاري باتجاه النمو الاقتصادي ومن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه معدل الانفتاح التجاري عند مستوى 10% و 1% على التوالي.

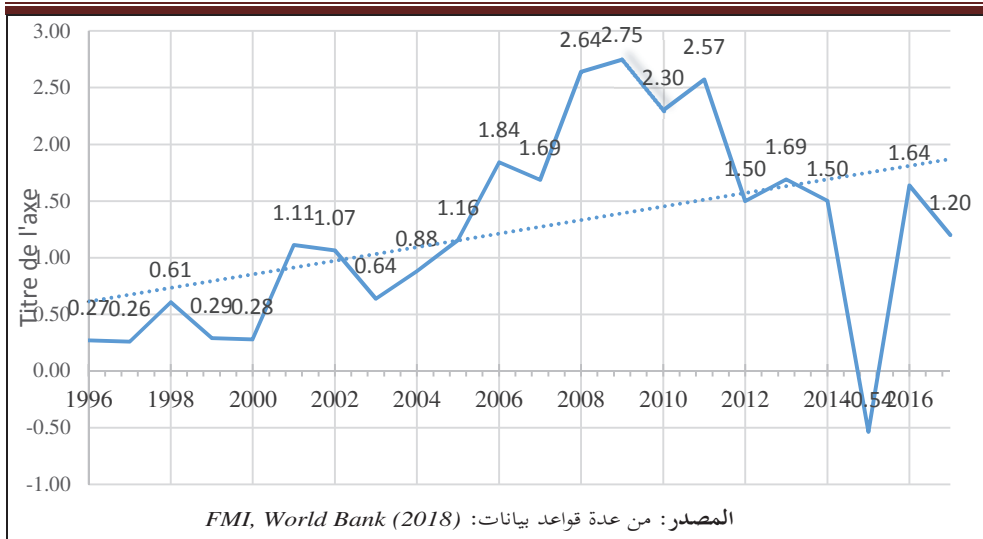
2. اتجاهات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر: تحليل وصفي

واصلت الجزائر العمل على تحسين الأرضية التشريعية وخاصة القوانين المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية للأجانب بسن قوانين وسياسات والعديد من الإجراءات لتشجيع وجذب الاستثمار بالإضافة إلى العمل على توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، تطوير الأسواق وجعلها أكثر ديناميكية، توفير الموارد البشرية المؤهلة، تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية لخلق نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة وتوفير أرضية متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات. حيث يعتبر المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أفريل 1993 أو بما يسمى بقانون الاستثمارات وتحريم الاستثمار والمتعلق أساسا بتشجيع وترقية الإستثمار الخاص والأجنبي، البداية الرسمية والفعلية لتشجيع وتهيئة المناخ العام لضمان قيام الإستثمارات الخاصة، حيث يحدد بموجبه النظام الذي يطبق على الإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية التي تتجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بانتاج السلع أو الخدمات غير المخصص صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي (المرسوم التشريعي، 1993). ومن أجل تعميق الإصلاحات الهيكلية ودعم الإنتقال نحو إقتصاد السوق ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية قامت الحكومة الجزائرية بدعمه من خلال إصدار مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية التالية: الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار لسنة 2001 ثم تلاه الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 لسنة 2006 فالقانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق

بترقية الإستثمار، كل هذه الجهود يمكن التعبير عنها من خلال المنحنى المبين في الشكل (1) الآتي.

فمن خلال المنحنى أسفله يمكن ملاحظة أن تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة قد انخفضت بمقدار 0.43 مليار دولار في سنة 2017. وبلغ متوسط تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة حوالي 1.24 مليار دولار، ليلبغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2.74 مليار دولار في سنة 2009، وأدنى قيمة له كانت سالبة قدرت بـ (-0.53) مليار دولار. إن هذا التذبذب بين الإرتفاع والإخفاض يرجع أساسا إلى حقيقة أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعتمد بشكل كبير على سوق النفط والغاز، الذي عرف هبوطا حادا ومفاجئا أين تدنت أسعار البترول إلى ما دون 50 دولار للبرميل منذ سنة 2014 واستمر إلى غاية سنة 2017 بالإضافة إلى عدم إستقرار الأوضاع السياسية. كذلك يمكن إرجاع هذا التذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدابير الحمائية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على الرغم من بعض التسهيلات والتدابير الجذابة لتحفيز جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بما فيها تخفيض ضرائب الشركات على الإستثمار في مواقع محددة، تخفيض مساهمات الضمان الإجتماعي لتوظيف اليد العاملة الشابة وبعض الإعفاءات الضريبية وغيرها من التدابير التشجيعية تبقى غير مجدية أمام الإجراءات الإدارية البطيئة في ظل قطاع عام كبير وغير فعال، كما أن إبقاءها لقاعدة (49/51) التي تجبر المقاولين والمستثمرين الأجانب على إيجاد شركاء محليين لإتمام المناقصات العامة، فضلا عن الفساد والبيروقراطية وضعف القطاع المالي وانعدام الأمن القانوني فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتي تشكل في مجملها عقبات أمام الإستثمار، بالإضافة إلى السياق الجغرافي السياسي الإقليمي المتدهور (ليبيا، مالي، الصحراء الغربية والتوترات مع المغرب). (Santander Trade , 2019)

شكل (01): تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفترة 1996-2017 (Bop,Milliard \$)



3. منهجية البحث والبيانات

3.1. النموذج النظري والفرضيات

يستخدم النموذج النظري دالة الإنتاج الكلية النيوكلاسيكية، وهو أحد النماذج المستخدمة في بعض الدراسات السابقة، وهو على النحو التالي:

$$RGDP = f(L, K) \quad (1)$$

حيث أن RGDP يشير إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و K و L يمثلان رأس المال المادي المحلي والقوة العاملة على التوالي. وحسب نظرية النمو الداخلي يمكن إدراج كلا من: إجمالي الإستهلاك الحكومي RGVC، إجمالي إستهلاك القطاع الأسري RHC، إجمالي الإدخار المحلي RTLS وأخيرا تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد RFDI_IN كمتغيرات مستقلة، مع ملاحظة أن كل القيم الإسمية حولت إلى الحقيقية باستخدام مخفض الناتج المحلي الإجمالي GDP_Deflator، لتصبح المعادلة (1) كالآتي:

$$RGDP = f(L, K, RFDI_IN, RGVC, RHC, RTLS) \quad (2)$$

وللحصول على النواتج الحدية لكل من: رأس المال المادي المحلي K، القوة العاملة L، إجمالي الإستهلاك الحكومي RGVC، إجمالي إستهلاك القطاع الأسري RHC، إجمالي الإدخار المحلي RTLS وتدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد RFDI_IN نأخذ مجموع المشتقات الجزئية الأولى للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتصبح المعادلة (2) على النحو التالي:

$$\frac{dRGDP}{RGDP} = \left(\left(\frac{\partial RGDP}{\partial L} \right) \frac{dL}{RGDP} + \frac{\partial RGDP}{\partial K} \frac{dK}{RGDP} + \frac{\partial RGDP}{\partial RFDI_IN} \frac{dRFDI_IN}{RGDP} + \frac{\partial RGDP}{\partial RGVC} \frac{dRGVC}{RGDP} + \frac{\partial RGDP}{\partial RHC} \frac{dRHC}{RGDP} + \frac{\partial RGDP}{\partial RTLS} \frac{dRTLS}{RGDP} + \varepsilon_t \right) \quad (3)$$

على أساس المعادلة السابقة تشير التوقعات إلى التأثير الإيجابي للمشتقات الجزئية على المخرجات (النمو الإقتصادي)، خاصة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد. وعليه يأخذ الانحدار المفترض للمعادلة (3) الشكل التالي:

$$rgdp_t = \beta_0 + \beta_1 l_t + \beta_2 k_t + \beta_3 rfdi_{in_t} + \beta_4 rgvc_t + \beta_5 rhc_t + \beta_6 rtls_t + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t \sim iid(0, \sigma^2) \quad (4)$$

حيث: ε_t متغير عشوائي.

ومن خلال تطبيق النموذج الموضح في المعادلة (4) أعلاه، تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:

1. لا أثر للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الإقتصادي في الجزائر.
2. لا أثر للنمو الإقتصادي على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
3. لا يوجد أثر متبادل بين كلا من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد والنمو الإقتصادي في الجزائر.

3.2. البيانات والمنهجية

هذه الدراسة تطبيق عملي لبيان العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2017، أين تم أخذ البيانات اللازمة من موقع قسم الإحصاء لصندوق النقد الدولي (IMF Database Economic Outlook)، وقد تم استخدام المخفض لتحويل البيانات المتعلقة بالدراسة إلى القيم الحقيقية كما ذكر سابقا، وذلك لإجراء الإختبارات التالية:

- اختبار جذر الوحدة للمتغيرات لبيان خصائص سكونها بعد تحديد طول فترات الإبطاء المناسب؛
- اختبار الحدود للتكامل المشترك؛
- اختبار اتجاه العلاقة بين النمو الإقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق منهجية سببية غراينجر.

4. الدراسة التجريبية ومناقشة النتائج

4.1. اختبار جذر الوحدة

من أجل معرفة درجة تكامل المتغيرات الأساسية وتقادي مشكلة التقدير الزائف في النموذج نقوم باختبار السكون (جذر الوحدة) كخطوة أولى في التحليل باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey- Fuller (ADF) المتضمن متباينات إضافية للمتغير التابع وذلك من أجل التخلص من الارتباط الذاتي أو الزائف، أين يتحدد طول فترات الإبطاء Lag Length في حالة الحد الثابت Intercept، الإتجاه الزمني Trend أو بدونهما No Constant and d No Trend، وباعتماد معيار Schwarz (SC) كونه المعيار المتشدد لاختيار أفضل فترة إبطاء والتي كلما كانت أقل كان أفضل. نقوم بإجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج الموصف بصيغة اللوغاريتم عند المستوى (Level) وعند أخذ الفرق الأول (First Difference)، حيث تحصلنا على نتائج التحليل الموضحة في الجدول المدرج في الملحق رقم (1).

بعد تحديد فترة الإبطاء لكل متغير نقوم بإجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج الموصف بصيغة اللوغاريتم عند المستوى (Level) وعند أخذ الفرق الأول (First Difference) لتحديد منهجية معالجة النموذج المناسبة للتقدير، حيث يظهر أن السلاسل الزمنية ساكنة عند المستوى لجميع المتغيرات باستثناء معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب إختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) بمعنوية 1%، وعند أخذ الفرق الأول وإعادة الاختبار لها تبين بأن كل البيانات ساكنة بمستوى معنوية 1% وأصبح متغير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمستوى معنوية 1%. وعليه فإن نتائج إختبار جذر الوحدة لديكي- فولر الموسع تشير إلى سكون المتغيرات بمزيج من عند المستوى I(0) وأحدها عند أخذ الفرق الأول I(1) وبالتالي نستخدم منهجية إختبار الحدود للتكامل المشترك.

4.2. منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك

الخطوة الثانية هي تنفيذ اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Testing Approach to Cointegration) بعد تقدير معادلة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبينة في الجدول (4)، أين يفسر معامل التحديد أن متغيرات المعادلة تفسر 99.55% من التغير في معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2017 عند معنوية 1%، وبالتالي المعادلة مقبولة كاملة، ويشير إختبار دوربين واتسون المعادلة إلى عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء أو البواقي. وللاستدلال على التكامل المشترك يتم تطبيق اختبار الحدود على المعادلة السابقة أين يتم مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيم الحرجة لـ Pesaran et al. (2001). فإذا كانت قيمة الإحصائية F أكبر من قيمة Pesaran الحرجة الأعلى، تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين هذه السلسلة. وإذا كانت

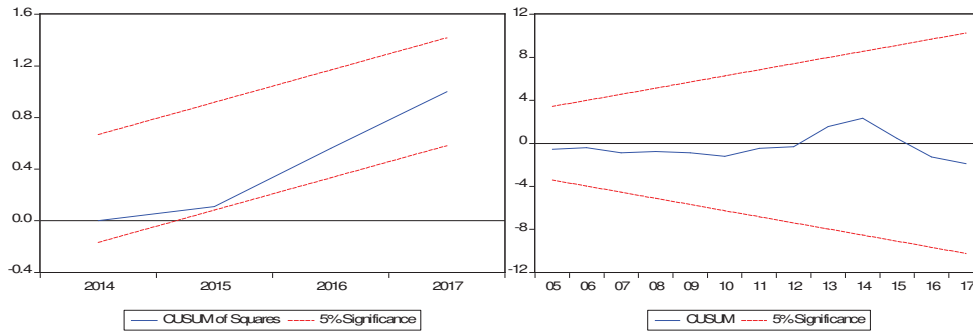
قيمة الإحصائية F أقل من قيمة Pesaran الحرجة الدنيا، فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين هذه السلسلة. وإذا كانت قيمة الإحصائية F بين القيم الحرجة العليا والدنيا لا يكون هناك رأي محدد وإنما يتم تطبيق منهجية اختبار تكامل أخرى. وبعد إجراء الإختبار كانت النتائج كما هي موضحة في (الجدول المدرج في الملحق رقم:2)

تشير نتائج الإختبار إلى أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا عند 1% وبالتالي نستطيع تطبيق منهجية تصحيح الخطأ وتقدير معادلة الأجل القصير والطويل كما هي موضحة في (الجدول المدرج في الملحق رقم: 3)، حيث أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM لبيان الأجل القصير المدرجة في الجدول أعلاه، كانت قيمة معامل الخطأ سالب تساوي (-0.704) وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%، وهذا يعني أنه يوجد تصحيح من المدى القصير إلى المدى الطويل مما يعني أن تصحيح الصدمات يتم خلال سنة ونصف السنة ($1/0.704=1.42$).

أما الجانب السفلي يمثل معاملات معادلة الأجل الطويل أين نلاحظ الأثر الإيجابي لكل من إجمالي الإستهلاك الحكومي، إجمالي الإستهلاك الأسري، إجمالي الإيداع المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر عند معنوية 1% والعمالة غير أنها غير معنوية وهو ما يؤكد إفتراضات النظرية الاقتصادية على عكس تراكم رأس المال الذي يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي.

بعدها نختبر استقرارية معاملات النموذج باستخدام اختبار Cusum و Cusum Square لاستقرار معاملات النموذج خلال فترة الدراسة، والتي اتضح من خلالها إستقرارية المعلمات على طول الفترة، وبالتالي تقدير معاملات النموذج لا تحتاج إلى التجزئة لدراستها.

شكل (2): اختبار Cusum و Cusum Square لاستقرار معاملات النموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.0

4.3. إختبار السببية

يعرض (الجدول المدرج في الملحق رقم 4)؛ نتائج تحليل السببية في الإطار المتعدد حيث أظهرت النتائج أن حد تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي كمتغير تابع له أهمية عند مستوى معنوية 1%، وعليه فإن العمل، رأس المال، إجمالي الإستهلاك الحكومي والأسري، إجمالي الإدخار المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتسبب النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما أظهرت أيضاً، أن حد تصحيح الخطأ للعمل كمتغير مستقل له أهمية عند مستوى 1%، وعليه فإن النمو الاقتصادي، رأس المال، إجمالي الإستهلاك الحكومي والأسري، إجمالي الإدخار المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتسبب نمو العمالة على المدى الطويل. كذلك أظهرت النتائج أيضاً، أن حد تصحيح الخطأ لرأس المال كمتغير مستقل له أهمية عند مستوى 1%، وعليه فإن النمو الاقتصادي، العمل، إجمالي الإستهلاك الحكومي والأسري، إجمالي الإدخار المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتسبب نمو رأس المال على المدى الطويل. وبالمثل فإن حد تصحيح الخطأ للإستهلاك الحكومي كمتغير مستقل له أهمية عند مستوى 1%، وعليه فإن النمو الاقتصادي، العمل، رأس المال، إجمالي الأسري، إجمالي الإدخار المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتسبب نمو الإستهلاك الحكومي على المدى الطويل.

وكذلك بين حد تصحيح الخطأ للإستهلاك الأسري كمتغير مستقل أن له أهمية عند مستوى 1%، وعليه فإن النمو الاقتصادي، العمل، رأس المال، إجمالي الإستهلاك الحكومي والأسري، إجمالي الإدخار المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتسبب نمو الإستهلاك الأسري على المدى الطويل. وبينت النتائج كذلك أن حد تصحيح الخطأ لإجمالي الإدخار المحلي كمتغير مستقل له أهمية عند مستوى 1%، وعليه فإن النمو الاقتصادي، العمل، رأس المال، إجمالي الإستهلاك الحكومي والأسري، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتسبب نمو إجمالي الإدخار المحلي على المدى الطويل. كما أشارت نتائج الإختبار إلى أن حد تصحيح الخطأ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل له أهمية عند مستوى 1%، وعليه فإن النمو الاقتصادي، العمل، رأس المال، إجمالي الإستهلاك الحكومي والأسري وإجمالي الإدخار المحلي تتسبب نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المدى الطويل.

وبالنظر إلى معاملات إبطاء نمو المتغيرات فإنه من الممكن رؤية العلاقة الحركية قصيرة الأجل؛ وقد أظهر معامل إبطاء النمو الاقتصادي أن له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% في معادلة نمو العمل، أما في معادلة نمو الإستهلاك الأسري ومعادلة نمو الإدخار المحلي ومعادلة نمو

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد فكان ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما تبين أن لمعامل النمو الإقتصادي في معادلة نمو رأس المال ومعادلة نمو الإستهلاك الحكومي أهمية بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، وهذا يعني أن للنمو الإقتصادي أهمية في التأثير على رأس المال، العمل، الإستهلاك الحكومي، الإستهلاك الأسري، الإذخار المحلي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المدى القصير.

وكذلك بالنسبة لمعامل إبطاء نمو العمل فقد كان له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% في معادلة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في كل من معادلة نمو رأس المال، الإستهلاك الحكومي، الإستهلاك الأسري ومعادلة الإذخار المحلي على المدى القصير، وكذلك في معادلة النمو الإقتصادي بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، وهذا يعني أن نمو العمل له أهمية في التأثير على رأس المال، النمو الإقتصادي، الإستهلاك الحكومي، الإستهلاك الأسري، الإذخار المحلي وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد على المدى القصير.

أما فيما يخص معامل إبطاء نمو رأس المال فلم يكن له أهمية في معادلات باقي المتغيرات، مما يعني أن نمو رأس المال ليس له أهمية في التأثير على العمل، النمو الإقتصادي، الإستهلاك الحكومي، الإستهلاك الأسري، الإذخار المحلي وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد على المدى القصير عند مستوى معنوية 5%.

وبالنظر إلى معامل إبطاء نمو الإستهلاك الحكومي فقد كان ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% في كل المعادلات، مما يعني أن للإستهلاك الحكومي أهمية في التأثير على باقي المتغيرات في المدى القصير، وكذلك الحال بالنسبة لمعامل إبطاء نمو الإستهلاك الأسري الذي كان ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% في كل معادلات المتغيرات المدرجة في النموذج، مما يعني أن له أهمية في التأثير على كل من معادلة النمو الإقتصادي، معادلة نمو العمل، معادلة نمو رأس المال، معادلة نمو الإستهلاك الحكومي، معادلة نمو الإذخار المحلي وأخيرا معادلة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المدى القصير.

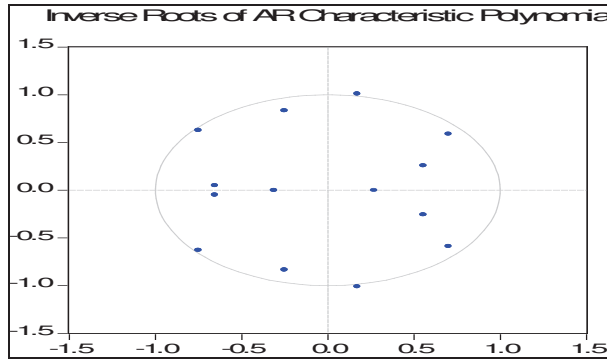
كما أشارت النتائج أيضا إلى أن معامل إبطاء نمو الإذخار المحلي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% في كل المعادلات، مما يعني أن له أهمية في التأثير على كل من معادلة النمو الإقتصادي، معادلة نمو العمل، معادلة نمو رأس المال، معادلة نمو الإستهلاك الحكومي، معادلة نمو الإستهلاك الأسري وأخيرا معادلة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المدى القصير.

كما أظهرت نتائج إختبار السببية في الإطار المتعدد أن معامل إبطاء تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في معادلة نمو العمل، ولم يكن له أهمية في معادلة كل من النمو الإقتصادي، نمو رأس المال، نمو الإستهلاك الحكومي، نمو الإستهلاك الأسري ومعادلة نمو الإيدار المحلي عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد أهمية في التأثير على العمل فقط في المدى القصير.

4.4. إختبار الطبيعة

يعرض (الجدول المدرج في الملحق رقم: 5)، نتائج إختبار مضاعف لاغرونج للإرتباط الذاتي Autocorrelation لبواقي معادلة النموذج المقدر إلى عدم رفض فرض العدم (H_0) بعدم وجود تسلسل زمني حيث تم قبول الفرضية الأساسية للإختبار بعدم وجود تسلسل زمني عند مستوى معنوية 5%. كما يشير إختبار عدم تجانس البيانات المبين في (الجدول المدرج في الملحق رقم: 6) إلى إمكانية قبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين. وأظهر أيضا إختبار AR Roots Graph الذي يعرض إثنتي عشرة جذرا داخل الدائرة، ويشير إلى أن النموذج كان مستقرا وفي شروط الإستقرار كما يظهره الشكل (3)، وبالتالي فإن هذا النموذج لا يحتاج لأي تعديل.

شكل (3): جذور الإنحدار الذاتي للمعادلة



5. الخلاصة

اختبرت هذه الدراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الإقتصادي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة 1996-2017. أين تم التطرق لموجز الإطار النظري وبعض الدراسات التجريبية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة والبحث، ثم تقديم عرض وجيز عن تطور الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة من أجل تحليل ووصف البيانات. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام مجموعة من الإختبارات القياسية اللازمة لمعرفة الخصائص الإحصائية للمتغيرات من أجل تحديد النموذج المناسب للتقدير وتحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي

الحقيقي الوارد والنمو الإقتصادي باستخدام اختبار غراينجر في الإطار الموسع. حيث تتلخص أهم النتائج في:

أ- بين اختبار جذر الوحدة إلى أن المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، العمل، رأس المال، إجمالي الإستهلاك الحكومي والأسري، إجمالي الإيدار المحلي مستقرة عند المستوى باستثناء الإستثمار الأجنبي الحقيقي الوارد الذي أصبح مستقرا بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي هي مستقرة بمزيج من المستوى $I(0)$ والفرق الأول $I(1)$ مما يسمح باستخدام منهجية ARDL.

ب- أوضح معامل التحديد للمعادلة المقدر بمنهجية ARDL إلى أن المتغيرات تفسر 99.55% من التغير في معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة بمستوى معنوية 1%.

ت- أوضحت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك إلى أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا عند مستوى معنوية 1%، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات مما يسمح أيضا بتطبيق

منهجية تصحيح الخطأ وتقدير معادلة الأجلين القصير والطويل وإجراء إختبار السببية.

ث- بين إختبار إستقرارية المعلمات Cusum و Cusuma-Square أن معلمات النموذج مستقرة خلال فترة الدراسة.

ج- بينت نتائج اختبار العلاقة السببية لغراينجر في الإطار المتعدد إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من النمو الإقتصادي نحو الإستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير عند مستوى معنوية 5%. ومن إجمالي الإستهلاك الحكومي والإستهلاك الأسري وإجمالي الإيدار المحلي نحو الإستثمار الأجنبي المباشر بمستوى معنوية 1%.

ح- بينت كذلك نتائج إختبار السببية إلى أن المتغيرات: العمل، رأس المال، إجمالي الإستهلاك الحكومي والأسري، إجمالي الإيدار المحلي وتدفق الإستثمار الأجنبي بالقيم الحقيقية مجتمعة تتسبب النمو الإقتصادي في المدى الطويل بمستوى معنوية 1%. وأن النمو الإقتصادي يسبب العمل بمستوى معنوية 1%، ويسبب كلا من إجمالي الإستهلاك الأسري، إجمالي الإيدار المحلي عند مستوى معنوية 5%، ويسبب كلا من تراكم رأس المال وإجمالي الإستهلاك الحكومي عند مستوى معنوية 10% في المدى القصير.

خ- كما وبينت نتائج إختبار السببية إلى وجود علاقة سببية باتجاهين بين العمل والإستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير بمستوى معنوية 1% وعند مستوى معنوية 5% في المدى الطويل.

د- كما بينت نتائج الدراسة إلى أن تراكم رأس المال لا يسبب أيا من باقي المتغيرات في المدى القصير عند مستوى معنوية 5% وأن تأثيره سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% حسب نتائج تقدير معادلة ARDL.

هذه الدراسة التجريبية تعد من الدراسات التي تدعم طرح نظرية النمو الحديثة التي ترى في تحديد السياسات المتبعة اللازمة للتأثير على مقومات الإقتصاد الكلي التي تنعكس على النشاط الإستثماري ومعدل النمو الإقتصادي والذي يعتبر أحد أهم الجوانب التي تؤثر الحكومات من خلاله على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال إصدار التشريعات والتنظيمات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والإختراعات وإيجاد النظام القانوني ليعمل على حماية الأفراد والمنشآت بالقيام بأنشطتهم الإنتاجية والخدمية بما يحقق العدالة لهم، ويمكنهم من تحصيل أرباحهم مما يزيد من معدلات النمو وتوفير البيئة السياسية المستقرة، حيث أن إستقرار النظام السياسي يجذب ويشجع على الإستثمار الأجنبي المباشر لزيادة المدخرات المحلية وتحقيق معدل نمو مستهدف خاصة وأنه يعد من أهم العوامل الأساسية لنقل التكنولوجيا مع كل من الإستثمار المحلي، حجم التجارة الداخلية والخارجية، تطوير اليد العاملة، الحد الأدنى للأجور، سعر الصرف، تطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفاء للموارد النادرة وعوائد التقدم التكنولوجي التي تؤدي إلى تحفيز النمو الإقتصادي للبلد المضيف. وعلى هذا الأساس توصي الدراسة بضرورة تحرير والإسراع في تهيئة بيئة تشريعية ومالية جذابتين وتقديم المزيد من الحوافز الضريبية والإعانات، ومحاربة الفساد وتفعيل مبدأ المحاسبة والرقابة المستمرين والتخلي عن قاعدة (49/51) التي تعتبر عائقا أمام المستثمرين الأجانب ودعم القطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية لما له من أهمية في تعزيز وزيادة إنتاجية العوامل وكل هذا في إطار تحفيز وتعزيز النمو الإقتصادي. كما وتوصي الدراسة بضرورة البحث والتقصي في هذا الموضوع لإيجاد عوامل أخرى ونظريات تفسر حالة الإقتصاد الوطني خاصة وأنه مبني على الربيع النفطي كمورد وحيد للمداخيل وإيرادات الدولة.

6. المراجع

1. Barro, Robert J. and Xavier, Sala-i-Martin.(2003). *Economic Growth*, 2nd Edition. London: the MIT Press Cambridge,.

2. Berthelemy, Jean-Claude and Démurger, Sylvie.(June 2000). Foreign Direct Investment and Economic Growth: Theory and Application to China. *Review of Development Economics*, Vol. 4, (No. 2). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=237056>
3. Duce, M. (2003, July 31). Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note. Retrieved 01/18/2019, from <https://www.bis.org/publ/cgfs22bde3.pdf>
4. Nafziger, E. Wayne. (2006). *Economic Development*, 4th Ed. England: The MIT Press Cambridge.
5. Algeria: Foreign Investment. Available at <https://en.portal.santandertrade.com/establish-overseas/algeria/foreign-investment>
6. Sultanuzzaman, Md Reza, et al. (2018). the role of FDI inflows and export on economic growth in Sri Lanka: An ARDL approach, *Cogent Economics & Finance*, 6:1, DOI: 10.1080/23322039.2018.1518116.
7. OECD. (2019). FDI flows (indicator). doi:doi: 10.1787/99f6e393-en
8. Pesaran, M. H., Shin, Y., Smith, R. P., & University of Cambridge. (1999). *Bounds testing approaches to the analysis of long-run relationships*. Cambridge: University of Cambridge, Dept. of Applied Economics.
9. W. W. Rostow. *The Economic History Review*, New Series, Vol. 12, (No. 1 (1959), DOI: 10.2307/2591077
10. Werner, Jorge Bermejo Carbonell & Richard A. (2018, 01 22). Does Foreign Direct Investment Generate Economic Growth? A New Empirical Approach Applied to Spain. *Economic Geography*, 94(4), pp. 425-456
11. Zhang, K.H. (2006) Foreign Direct Investment and Economic Growth in China: A Panel Data Study for 1992-2004, Conference of WTO. China and Asian Economies, University of International Business and Economics, Beijing.
12. بن مريم، محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1987-2016، *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*. المجلد 1 (العدد 20)
13. الثعلبي، ساهرة حسين زين والثعلبي.(2015). سكنه جهيه فرج. *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013)*. جامعة البصرة العراق: مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

14. الكواز، سعد محمود. (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية". تنمية الدرافدين. المجلد 78. (العدد 27).
15. السواعي، خالد محمد. (2011). مقيدات النمو الإقتصادي في الأردن- منهجية الفجوات الثلاث (1976-2009). أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان- الأردن: كلية الدراسات العليا للجامعة الأردنية.
16. صندوق النقد الدولي. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . دليل الإحصاءات وملفات البيانات، وصندوق النقد الدولي . الإحصاءات المالية الدولية. استرجعت بتاريخ 10 جانفي 2019 من الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>
17. بخاري، عبلة عبد الحميد. (د. ت). التنمية والتخطيط الإقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، استرجعت بتاريخ 12 ديسمبر 2018 من الموقع: <http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2016/02/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.pdf>
18. غضابنة، ليلية. (2015). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي- دراسة حالة الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010. أطروحة دكتوراه غير منشورة. علي منجلي- قسنطينة: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية .
19. قارة، ابراهيم، بن السليت، أحمد، وبيبي، وليد. (2018). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014). مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- العدد الاقتصادي. المجلد 01. (العدد 34).
20. الكواز، سعد محمود، والعبادي، عمر غازي. (2007). مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة). عمان: جامعة الزيتونة الأردنية.
21. القرشي، مدحت. (2007). التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات (ط. 1). عمان: دار وائل للنشر.
22. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أفريل 1993 المتعلق بقانون الإستثمارات وتحرير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، المادة 01، ص 04.

7. الملاحق

الملحق (1) : نتائج اختبار جذر الوحدة حسب ديكي- فولر الموسع (لوغاريتم المتغيرات)

الإخطاء	إحصائية ADF	النموذج	المتغيرات	
اختبار ديكي- فولر الموسع للمستويات Level				
0	-4.562***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	Drgdp	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0	-6.365***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	LRK	رأس المال الحقيقي
0	-5.833***	حد ثابت واتجاه	DL	معدل نمو العمالة
0	-3.646***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	LRGVC	الإستهلاك الحكومي الحقيقي
0	-3.633***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	LRHC	إستهلاك القطاع الأسري الحقيقي
0	-3.708***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	LRTLS	إجمالي الإذخار المحلي الحقيقي
0	-3.760	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	RFDI_IN	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي
اختبار ديكي- فولر الموسع للفروق First difference				
Δ				
0	-4.562***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	Drgdp	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0	-8.360***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	LRK	رأس المال الحقيقي
0	-5.833***	حد ثابت واتجاه	DL	معدل نمو العمالة
0	-6.440***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	LRGVC	الإستهلاك الحكومي الحقيقي
0	-6.420***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	LRHC	إستهلاك القطاع الأسري الحقيقي
0	-6.535***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	LRTLS	إجمالي الإذخار المحلي الحقيقي
0	-6.553***	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	RFDI_IN	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي

ملاحظة: تشير * و ** و *** إلى رفض الفرضية الأساسية عند مستوى معنوية 10% و 5% و 1% على التوالي.

الملحق (2): نتائج تقدير معادلة النمو الإقتصادي بمنهجية ARDL

Dependent Variable: DRGDP

Method: ARDL Sample (adjusted): 1997 2017

Included observations: 21 after adjustments

Dependent lags: 1 (Fixed)

Dynamic regressors (0 lag, fixed): RGDP RGVC RHC RK RTLS RFDI_IN LAB

Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DRGDP(-1)	0.310368	0.057885	5.361825	0.0002
RGDP	-4.73E-09	1.00E-09	-4.730348	0.0005
RGVC	4.12E-09	1.81E-09	2.280998	0.0416
RHC	4.57E-09	8.72E-10	5.244950	0.0002
RK	-4.95E-11	1.54E-11	-3.208741	0.0075
RTLS	4.28E-09	7.51E-10	5.690834	0.0001
RFDI_IN	3.71E-08	7.36E-09	5.050015	0.0003
L	21.68583	584.2546	0.037117	0.9710
C	0.485533	0.998569	0.486229	0.6356
R-squared	0.995577	Mean dependent var	-7.758571	
Adjusted R-squared	0.992629	S.D. dependent var	28.04461	
S.E. of regression	2.407765	Akaike info criterion	4.892802	

Sum squared resid	69.56800	Schwarz criterion	5.340455
Log likelihood	-42.37442	Hannan-Quinn criter.	4.989954
F-statistic	337.6646	Durbin-Watson stat	2.259094
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.0

الملحق (3): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.839450	10%	1.92	2.89
K	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.0

الملحق (4): معادلة الأجل القصير والطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Selected Dependent Variable: DRGDP

Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0)

Included observations: 21 Sample: 1996 2017

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DL)	-25.733682	192.333029	-0.133798	0.8956
D(RGDP)	-0.000000	0.000000	-4.122296	0.0012
D(RGVC)	0.000000	0.000000	1.426617	0.1773
D(RHC)	0.000000	0.000000	5.025300	0.0002
D(RK)	-0.000000	0.000000	-2.167073	0.0494
D(RTLS)	0.000000	0.000000	5.161038	0.0002
D(RFDI_IN)	0.000000	0.000000	5.337196	0.0001
CointEq(-1)	-0.704273	0.084692	-8.315663	0.0000

$$\text{Cointeq} = \text{DRGDP} - (39.7684 * \text{DL} - 0.0000 * \text{RGDP} + 0.0000 * \text{RGVC} + 0.0000 * \text{RHC} - 0.0000 * \text{RK} + 0.0000 * \text{RTLS} + 0.0000 * \text{RFDI_IN})$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DL	39.768439	52.266664	0.760876	0.4603
RGDP	-0.000000	0.000000	-3.974561	0.0016
RGVC	0.000000	0.000000	2.261970	0.0415
RHC	0.000000	0.000000	4.188666	0.0011
RK	-0.000000	0.000000	-3.463434	0.0042
RTLS	0.000000	0.000000	4.571395	0.0005
RFDI_IN	0.000000	0.000000	4.543895	0.0006

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.0